

تقرير الحكومة: مشاريع استثمارية توفر (17) ألف فرصة عمل

□ قالت الحكومة في تقرير أدائها للعام الماضي إنها ساهمت في تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في مرحلته الأولى خلال الفترة 2008-2007م بما نسبته 64% فيما تمثل إنجازاتها في هذا الصدد 31% من الفترة الكلية للبرنامج الممتدة بين 2006-2013م.

وحققت من برنامجها الذي نالت بموجبه ثقة النواب في إبريل 2007م قرابة 71% في جوانب الإدارة الاقتصادية 67%، والبنية التحتية 78%، وتنمية الموارد البشرية 72%، والإدارة العامة والخدمات 68%، والتنمية الاجتماعية 68%.

وفي العام الماضي ذكر التقرير أن الحكومة رشدت الإنفاق غير الضروري ووجهته للمشاريع كثافة العمالة؛ منفقة 183 مليار ريال على الكهرباء، و94 ملياراً للطرق، وللتعليم العام 62 ملياراً، و49 ملياراً للمياه، و35 ملياراً لصندوق الرعاية الاجتماعية، و33 مليار ريال للصحة، و17 ملياراً لكل من الصندوق الاجتماعي للتنمية والتعليم الفني والمهني.



توقيع أربع اتفاقيات لسفلة عدد من الطرق بعدن بأكثر من (1.6) مليار ريال

□ وقع يوم الاثنين الماضي بمكتب وزارة الأشغال العامة والطرق بمحافظة عدن على أربع اتفاقيات لسفلة عدد من الطرق في المحافظة بحضور المحافظ الدكتور عدنان عمر الجفري.

وتتضمن الاتفاقية الأولى سفلة الطريق المؤدي من جولة القاهرة وحتى جولة المسجد بمنطقة دار سعد بطول ثلاثة كيلو مترات وبكلفه 553 مليوناً و948 ألف ريال.

فيما تتضمن الاتفاقيتان الثانية والثالثة سفلة طريق المسجد حتى المدينة الخضراء بطول ثلاثة كيلومترات وبكلفة 527 مليوناً و932 ألف ريال، وكذا سفلة الطريق المؤدي من جولة سوزوكي حتى مشروع غازي علوان السكني بمنطقة العريش بكلفة 264 مليوناً و681 ألف ريال.

وتتضمن الاتفاقية الرابعة سفلة طريق تقاطع الأمن المركزي حتى منطقة الملاح بطول 3.8 كيلومترات وبكلفة 267 مليوناً و925 ألف ريال.

وقد شدّد الدكتور عدنان الجفري على ضرورة إنجاز المشاريع في المواعيد المحددة وبالمواصفات المقررة.

وقع الاتفاقيات نائب مدير مكتب الأشغال العامة بالمحافظة المهندس حسين عوض عقربي وممثلو الشركات المنفذة.

توقيع اتفاقيتين لتنفيذ (300) وحدة سكنية بأبين



□ وقع يوم الاثنين الماضي بوزارة الأشغال العامة والطرق على اتفاقيتين لتنفيذ 300 وحدة سكنية بمحافظة أبين ضمن مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي لذوي الدخل المحدود بكلفة مليار و688 مليوناً و721 ألف ريال بتمويل حكومي.

وتتوزع الوحدات السكنية على مجموعتين: الأولى 160 وحدة بكلفة 887 مليوناً و757 ألف ريال والثانية 140 وحدة بكلفة 800 مليون و963 ألف ريال.

وقع الاتفاقيتين وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي وممثلو الشركتين المنفذتين.

وعقب التوقيع أكد وزير الأشغال العامة والطرق أهمية إنشاء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود للإسهام في تحسين ظروف الشباب وذوي الدخل المحدود وتوفير السكن المناسب لهم تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية. مشدداً على أهمية الالتزام بالمواصفات من قبل الشركتين المنفذتين وإنجاز الوحدات السكنية في موعدها المحدد.

وتنفيذ النظام القضائي الآلي، وإعداد مشروع الخارطة القضائية.

وأشارت الحكومة في تقريرها إلى رفع الحصانة عن أربعة أعضاء نيابة، وإستدعاء 131 قاضياً، وتوجيه 253 قاضياً وعضو نيابة بالمخالفات المنسوبة إليهم، وإجراء التفتيش الدوري والمفاجئ على 46 نيابة ابتدائية، و26 محكمة ابتدائية، وسبع محاكم استئنافية، إلى جوار ترقية وتسوية وضع 1010 قضاة وعضو نيابة، منهم أربعون امرأة، وإجراء تنقلات لـ273 قاضياً وعضو نيابة، ورغد الطب الشرعي بثلاثة أطباء.

وبشأن استخدام القروض والمنح الخارجية تم تخصيص أكثر من أربعة مليارات دولار من تعهدات لندن البالغة خمسة مليارات و700 مليون دولار.

وقال التقرير إن الحكومة زادت مخصصات صندوق الضمان الاجتماعي في العام الماضي إلى 35 مليار ريال، بزيادة نسبتها 188% عن العام 2007م، وارتفعت حالات الرعاية الاجتماعية إلى أكثر من مليون حالة، بنسبة 103% على ما ورد في الخطة الخمسية الثالثة.

وزاد عدد المستفيدين من صندوق رعاية وتأهيل المعاقين إلى ما يفوق 126 ألف حالة، بارتفاع 101% مقارنة بالعام 2007م، وزاد عدد المراكز إلى 104 جمعيات ومراكز، بنسبة زيادة قدرها 113% في العام الماضي مقارنة بالنسبة 2007م.

وبينما المستهدف في خدمات الصرف الصحي بالحضر (40%) وبالريف (25%) المنفذ (35%) في المناطق الحضرية وتجاوزت الحكومة المستهدف في الريف إلى (29%).

وتميزت الحكومة في تنفيذ الطرق وصيانتها بإنجاز (2434) كيلو متراً في العامين 2007 و2008م بنسبة إنجاز (121%) إذ كان المستهدف ألفي كيلو متر فقط.

وتمت سفلة ما يفوق خمسة ملايين متر مربع من شوارع المدن مقارنة بأربعة ملايين فقط كانت مستهدفة، حسب تقرير الحكومة الذي أشار إلى البدء بتنفيذ ألف وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود في عدن و(1128) في الحديدة سوى تسليم (1400) وحدة سكنية في محافظات لحج، والضالع، وحجة، إلى جانب إعلان مناقصات لمشاريع بناء (2500) وحدة سكنية في عدد من المحافظات وإعداد مواصفات (500) وحدة أخرى للمهشمين.

وحقق قطاع الاتصالات نجاحات سجلها التقرير بارتفاع المشتركين في الهواتف السيارة من أربعة ملايين و(300) ألف مشترك إلى ستة ملايين و(600) ألف مشترك في الفترة التي يغطيها التقرير حيث زادت الكثافة من (183) خطاً هاتفياً لكل ألف مشترك إلى (288) خطاً لكل ألف. وارتفع عدد المشتركين في الإنترنت من (160) ألف مشترك إلى (295) ألفاً.

وبالنسبة للخدمات البريدية أورد التقرير زيادة المشتركين في التوفير البريدي من (254) ألفاً إلى (358) ألفاً، وزادت مكاتب البريد في الجمهورية من (241) مكتباً إلى (300) مكتباً بريدياً بمعدل مكتب بريد لكل (76) ألف مواطن.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة عملت على تحسين بيئة الاستثمار في اليمن ما أدى إلى تسجيل 652 مشروعاً في العامين 2007-2008م برأس مال وصل إلى 666 مليار ريال، وحقق المنفذ من تلك المشروعات ما يقارب 17 ألف فرصة عمل.

وبحسب التقرير تجاوز دعم المشتقات النفطية العام الماضي 765 مليار ريال بنسبة 35% من الإنفاق العام، في حين تراجع الحفر الاستكشافي في اليمن من 27 بئراً عام 2007م، إلى 25 بئراً العام الفائت، وانخفض الحفر التطويري للآبار القائمة من 83 إلى 82 بئراً ذات الفترة، بمقابل زيادة القطاعات النفطية الاستكشافية من 26 قطاعاً إلى 31.

واستطاعت الحكومة في جانب الإنتاج الزراعي تجاوز النسبة المستهدفة المتوقعة عند أقل من 5% إلى 7%، غير أن هذه النسبة انخفضت في مجال الحبوب لأنقص من 3% مقارنة بـ 3.5% مستهدفة.

واشترت الدولة 345 ألف طن قمح من المزارعين، ودعمت المزارعين بتوزيع 224 حراثة، و20 حاصدة، وأعلنت مناقصة لشراء 800 دراسة.

وبلغ النمو المستهدف في الإنتاج الحيواني 5% لكن نسبة التنفيذ لم تقو 70%، وزادت أعداد الثروة الحيوانية إلى قرابة عشرين مليون رأس، وارتفع الإنتاج الحيواني إلى 226 ألف طن.

وكما يضيف التقرير الحكومي، حقق قطاع التعدين في العامين الأخيرين معدل نمو 6% ووصلت الشركات العاملة في هذا القطاع إلى 24 شركة، حتى نهاية العام المنصرم، وتعدت المنشآت التعدينية ألفي منشأة، وقارب المشتغلون فيها 12 ألف عامل، ومن المزمع تصدير أول شحنة من الزنك والرصاص والفضة مطلع العام القادم.

وتوقع التقرير أن إنجاز ثلاثة مصانع أسمنت في عدن وحضرموت وذمار يمكن من تحقيق (75) من الاحتياج المحلي من الأسمنت حيث ستبلغ الطاقة الإنتاجية للمصانع الثلاثة أربعة ملايين طن، وستوفر (1300) فرصة عمل.

وارتفع عدد السياح الأجانب من (379) ألف سائح سنة 2007م إلى (404) آلاف العام الفائت، وزادت العائدات السياحية في نفس الفترة من (425) مليون دولار إلى (886) مليون دولار.

وقال تقرير الأداء الحكومي إن التغطية الكهربائية من الشبكة العامة (42%) من الجمهورية (87%) للمناطق الحضرية، و(23%) في الريف وزادت الطاقة المركبة من (1003) ميغاوات إلى (1146) ميغاوات، وانخفض الفاقد من الطاقة الكهربائية من (27%) إلى (26.5%).

أما خدمات المياه الصالحة للشرب فكان المستهدف في المناطق الحضرية (65%) وفي الريف (45%) وتمكنت الحكومة - حسب تقريرها - من تنفيذ (64%) في الحضر و(44%) في الريف بنسبة إنجاز على مستوى الجمهورية وصلت (98%).

محافظ عدن يدعو الباكستانيين للاستثمار بالمنطقة الحرة



وبالذات في المنطقة الحرة.

محافظ محافظة عدن الدكتور عدنان الجفري أستعرض امكانيات الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن والتسهيلات المقدمة للمستثمرين فيها وفق قانون الاستثمار اليمني.

وأكد الجفري استعداد قيادة محافظة عدن لتقديم كافة المساعدات للمستثمرين الباكستانيين القادمين للاستثمار في عدن وخلق معهم مناخات تمكنهم من تنفيذ مشاريعهم في مختلف المجالات.

□ أشار القائم بأعمال السفارة الباكستانية باليمن السيد أحمد علي سرروهي إلى أن بلاده تسعى إلى إنشاء مدرسة باكستانية في محافظة عدن ضمن علاقات التعاون القائمة بين البلدين في مجال التربية والتعليم.

وأضاف خلال لقائه يوم الاثنين الماضي بمحافظ عدن الدكتور عدنان الجفري بان موضوع الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن سيطرح على الشركات ورجال الأعمال الباكستانيين بهدف تحفيزهم على الاستثمار

وفي مجال التعليم ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي إلى (77%) العام الماضي مقارنة بـ (75%) عام 2007م، وقارب الالتحاق بالتعليم الثانوي (40%)، فيما كانت عام 2007م (38.6%) وتقلصت الفجوة بين الذكور والإناث من (25) نقطة (أنثى مقابل (25) ذكراً دارسا) إلى (17) نقطة، والتحق (10%) فقط من خريجي الثانوية بالتعليم الجامعي و(1.5%) بالتعليم الفني، وتذهب بقية النسبة كقوى عاملة.

وسجل التقرير وجود (16) ألف مدرسة في الجمهورية ما بين أساسية وثانوية إلى جوار (78) معهداً تقنياً وفنياً تغطي (19) محافظة وكذلك رصد (8) جامعات حكومية تضم (147) كلية و(13) جامعة أهلية، تشمل 56 كلية.

وفي مجال الخدمات الصحية ذكر التقرير أن التغطية ارتفعت في الرعاية الصحية الأولية من 54% إلى 67%، ووصل عدد المنشآت الصحية إلى 33 منشأة، وبلغت المشاريع الصحية المستلمة العام السابق 26 منشأة، منها 12 جديدة، و14 أعيد ترميمها وتأهيلها.

ولناحية الإصلاح القضائي أوضحت الحكومة أنها عملت على الاهتمام بالقضاء التجاري والفضل في قضايا البنوك، والاهتمام بقضاء الأموال العامة وتعديل خمسة قوانين لتحقيق نزاهة القضاء،